صحافة المواطن في غزة خلال الحرب

بين الضرورة الميدانية وأداة التوثيق القانوني

حين أصبحت الحقيقة هدفًا عسكريًا، وحين صمتت الكاميرات الرسمية قسرًا، خرجت الحكاية من أيدي أصحابها لتستقر في جيوب الناس. ففي سياق الحرب على قطاع غزة، ومع تصاعد استهداف الصحفيين الفلسطينيين وتقييد دخول الصحافة الدولية، برزت صحافة المواطن كأحد أبرز التحولات في المشهد الإعلامي. لم تكن هذه الظاهرة امتدادًا طبيعيًا للتطور الرقمي فحسب، بل استجابة مباشرة لواقع استثنائي تراجعت فيه القدرة التشغيلية لوسائل الإعلام التقليدية، وظهرت فيه فجوة معلوماتية واسعة. وفي ظل هذا الفراغ، اضطلع المواطنون بدور محوري في نقل الوقائع من قلب الحدث، مسهمين في توثيق تطورات الحرب وما رافقها من خسائر بشرية ومادية وانتهاكات محتملة للقانون الدولي الإنساني.

في لحظة اختلطت فيها صعوبة الوصول الميداني بالمخاطر الأمنية، تحوّل الهاتف المحمول إلى أداة توثيق أساسية، وأصبحت المنصات الرقمية نافذة العالم إلى ما يجري داخل القطاع. لم يكن المواطن في هذا السياق مجرد متلقٍ للأحداث، بل فاعلًا في إنتاج المعرفة حولها، وناقلًا مباشرًا للصورة والشهادة. ومن الأزقة المدمّرة، والمستشفيات المكتظة، ومخيمات النزوح، خرجت مواد مصورة وشهادات شخصية شكلت مصدرًا أوليًا اعتمدت عليه وسائل إعلام دولية ومنظمات حقوقية في فهم تطورات النزاع.

بهذا المعنى، لم تكن صحافة المواطن بديلًا كاملًا عن الإعلام المهني، بل ضرورة فرضتها ظروف الحرب، وأداة مكملة ساهمت في حماية الحق في المعرفة، وإبقاء الواقع الإنساني حاضرًا في الفضاء العام الدولي.

يهدف هذا التقرير إلى تحليل سياق بروز صحافة المواطن في غزة، وتقييم دورها الإعلامي والحقوقي، وبيان التحديات التي واجهتها، إضافة إلى بحث إمكانية توظيف موادها كأدلة محتملة أمام المحكمة الجنائية الدولية ضمن المعايير القانونية المعتمدة.

أولًا: تعريف صحافة المواطن وسياقها في قطاع غزة

تشير صحافة المواطن إلى قيام أفراد غير منتمين إلى مؤسسات إعلامية تقليدية بتوثيق الأحداث ونقلها باستخدام أدوات رقمية، خاصة الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي. وتقوم هذه الظاهرة على قدرة الجمهور على إنتاج الأخبار والمعلومات بشكل مباشر، بما يكمل أو يُكافئ أحياناً دور وسائل الإعلام التقليدية.

في قطاع غزة، تكتسب صحافة المواطن أهمية خاصة، إذ توفر مصدر معلومات أولياً في ظل القيود على حرية وصول الصحفيين المحترفين وتغطية الأحداث في مناطق النزاع، كما تمكّن السكان من نقل تجاربهم الميدانية مباشرة إلى جمهور واسع. ومع ذلك، تواجه هذه الصحافة تحديات متعلقة بدقة المعلومات، والتحقق منها، وأمن المصادر.

لعبت صحافة المواطن في قطاع غزة دور كبير في تغطية الأحداث، إلا أن افتقاد المواطن للأدوات الاحترافية اللازمة للعمل الصحفي ووعدم خضوع المعلومات للتدقيق قبل النشر ـ ووجود المواطنين الصحفيين في الميدان وداخل الحدث جعل المسمى لهذه الظاهرة يتباين بين صحافة المواطن وبين "شاهد أو ناشط إعلامي".

وفي هذا السياق، يشير أمين سر نقابة الصحفيين الفلسطينيين في غزة، عاهد فراونة، إلى أن بروز صحافة المواطن ارتبط بتوسع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، التي أتاحت للأفراد تحويل حساباتهم الشخصية إلى منصات إخبارية سريعة الانتشار. ويرى أن هذه الظاهرة تمثل أحد نتائج تراجع الصحافة التقليدية وتنامي الطلب على المعلومة الفورية، إلا أنها لا تخضع بالضرورة للضوابط المهنية المعتمدة في العمل الصحفي، ولا سيما معايير التحقق والدقة. وتؤكد النقابة، بحسب فراونة، أن صفة "الصحفي" ترتبط بمعايير مهنية وانتماء مؤسسي ـ واضح، بينما يُنظر إلى من ينشر ـ محتوى إخباري من

المواطنين بوصفه "ناشطاً إعلامياً". كما تعمل النقابة على تطوير أطر قانونية وتنظيمية للتعامل مع هذه الظاهرة، مع التأكيد على ضرورة التزام المؤسسات الإعلامية بالتدقيق وعدم التضحية بالمعايير المهنية لصالح السرعة. وفي حال تعرّض ناشط إعلامي لانتهاك، تنظر النقابة في الشكاوى المقدّمة إليها وتتحقق منها، وإن كان دورها الأساسي يتركز في الدفاع عن الصحفيين المعتمدين وفق أنظمتها.

وأوضح فراونة بخصوص خطة النقابة لهؤلاء الصحفيين المواطنين قال تتمثل الخطة المستقبلية في العمل على تطوير الإطار التنظيمي لصحافة المواطن من خلال تعديل النظام الأساسي الناظم لها، بما يتيح إمكانية انضمام الناشطين الإعلاميين إلى نقابة الصحفيين الفلسطينيين وفق معايير مهنية واضحة ومحددة تضعها النقابة، وتراعي خصوصية العمل الإعلامي في مناطق النزاع.

ويُتوقع أن يترافق هذا التوجه مع تقديم دعم فني وتدريبي منظّم، عبر تنفيذ ورشات عمل متخصصة ولقاءات تدريبية دورية تهدف إلى رفع كفاءة المواطنين العاملين في التوثيق الميداني، وتعزيز مهاراتهم في مجالات التحقق من المعلومات، وأخلاقيات النشر، والسلامة الرقمية والميدانية، بما يسهم في تقليص الفجوة بين العمل الإعلامي المهني والمبادرات التوثيقية الفردية، ويعزز موثوقية المحتوى المتداول خلال الأزمات.

ثانيًا: سياق بروز صحافة المواطن في غزة

استهداف الصحفيين

شكّل الاستهداف الواسع للصحفيين الفلسطينيين خلال الحرب أحد العوامل الحاسمة في بروز صحافة المواطن بوصفها ضرورة ميدانية. فقد وثّقت لجنة دعم الصحفيين (JSC) خلال الحرب على غزة أعلى معدلات قتل للصحفيين في نزاع واحد خلال العقود الأخيرة، وبحسب توثيقات اللجنة قد بلغ عدد الضحايا بين الصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي 314 ، هذا الرقم غير مسبوق مقارنة بسياقات نزاعات أخرى حديثة. وأكدت اللجنة أن العديد من هؤلاء الصحفيين قُتلوا أثناء تغطيتهم المباشرة للأحداث أو أثناء وجودهم في منازلهم مع عائلاتهم، ما يعكس خطورة البيئة التي يعمل فيها الإعلاميون داخل القطاع.

كما أشارت اللجنة إلى تعرض مكاتب ومقار إعلامية للقصف معتبرة أن ما جرى يثير مخاوف جدية بشأن احترام قواعد حماية الصحفيين المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، والذي يمنح الصحفيين المدنيين حماية خاصة أثناء النزاعات المسلحة.

هذا الاستهداف المكثف أدّى إلى تراجع القدرة التشغيلية للإعلام الفلسطيني التقليدي بشكل ملموس؛ ففقدت مؤسسات إعلامية كوادرها البشرية، وتوقفت بعض المكاتب عن العمل نتيجة القصف أو النزوح القسري، كما بات التنقل الميداني للصحفيين محفوفًا بمخاطر مباشرة. وفي ظل هذا الواقع، تقلصت المساحات الآمنة للعمل الصحفي، وبرزت فجوة واضحة في التغطية، خاصة في المناطق التي تعرّضت لعزل كامل أو قصف متواصل.

أمام هذا المشهد، وجد المواطنون أنفسهم في موقع الشاهد الوحيد القادر على نقل الصورة. ومع غياب الحماية الكافية للصحفيين المهنيين، وتزايد المخاطر التي تهددهم، تحوّل العديد من السكان إلى موثّقين ميدانيين بحكم الضرورة، مستخدمين هواتفهم المحمولة لنقل ما يجري لحظة بلحظة. وهكذا، لم تنشأ صحافة المواطن في غزة نتيجة تطور تدريجي في البيئة الرقمية فحسب، بل نتيجة مباشرة لانكماش المساحة الآمنة للعمل الصحفي التقليدي تحت وطأة الاستهداف العسكري.

القيود على دخول الصحفيين الدوليين

إلى جانب استهداف الصحفيين المحليين، شكّلت القيود المفروضة على دخول الصحفيين الدوليين إلى قطاع غزة عاملًا حاسمًا في إعادة تشكيل المشهد الإعلامي خلال الحرب. فقد منعت إسرائيل الصحافة الأجنبية من الدخول المستقل إلى القطاع، واقتصرت بعض الزيارات المحدودة على جولات مرافقة للجيش الإسرائيلي، ما قيّد قدرة المراسلين على التحرك بحرية أو إجراء مقابلات مستقلة مع السكان. هذا الواقع دفع مؤسسات إعلامية دولية كبرى إلى الإقرار بصعوبة الوصول الميداني المباشر. فقد أشارت هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) إلى أنها غير قادرة على إرسال طواقمها بشكل مستقل إلى داخل غزة، وتعتمد في تغطيتها على مصادر محلية وشهادات من داخل القطاع. كما أوضحت وكالة رويترز أنها تواجه قيودًا كبيرة تحول دون التغطية الميدانية المباشرة، ما يجعلها تعتمد على مواد يتم التحقق منها مصدرها صحفيون محليون أو سكان مدنيون داخل غزة[1].

هذا المنع الفعلي للوصول الصحفي المستقل خلق فجوة في التغطية الدولية، وأدى إلى اعتماد متزايد على مقاطع الفيديو والصور والشهادات التي ينشرها السكان عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وبذلك، أصبحت المواد القادمة من داخل القطاع — سواء من صحفيين فلسطينيين أو من مواطنين عاديين — تمثل المصدر الأولي والأساسي للعديد من التقارير الدولية. وفي ظل غياب الوجود الصحفي الأجنبي الميداني، تحولت صحافة المواطن إلى قناة مركزية لنقل الوقائع، ليس فقط للإعلام العربي، بل أيضًا لغرف الأخبار العالمية التي وجدت نفسها مضطرة للاعتماد على التوثيق المحلي بعد إخضاعه لعمليات تحقق رقمية وتقنية.

الدافع الإنساني والأخلاقي لصعود صحافة المواطن

الاستهداف الممنهج للصحفيين، إلى جانب الأوضاع الإنسانية الكارثية التي عانى ولا يزال يعاني منها سكان قطاع غزة من نزوح واسع، وانهيار للخدمات الأساسية، ونقص حاد في الغذاء والدواء، شكّل دافعًا مباشرًا لعدد كبير من المواطنين للقيام بدور توثيقي فاعل. فقد اندفع العديد منهم إلى تسليط الضوء على معاناة مجتمعهم انطلاقًا من شعور بالمسؤولية الإنسانية والأخلاقية، وسعيًا لمنع اختزال القضايا الإنسانية أو تسييسها ضمن اعتبارات تحريرية أو أجندات سياسية قد تفرضها بعض الوسائل الإعلامية. وأكد عدد من المواطنين الذين انخرطوا في التغطية الميدانية، في شهادات صحفية متفرقة، أن الدافع الأساسي لاستمرارهم رغم المخاطر يتمثل في "نقل الحقيقة كما هي" و"حفظ حق الضحايا في أن تُروى قصصهم للعالم"، معتبرين أن الصمت في ظل هذا الواقع يُعد تخلّيًا عن واجب الشهادة.

أوضح الصحفي المواطن محمد حرارة أن الدافع الأساسي وراء نقله للأحداث يتمثل في الشعور بالمسؤولية الإنسانية والإيمان بضرورة عرض الوقائع كما هي، حتى وإن كان الثمن شخصياً باهظاً، معتبراً أن غياب الحقيقة أشد خطراً من ظهورها، وأن الحفاظ على حضورها في المجال العام هو الحافز الأهم للاستمرار رغم المخاطر. ومن جانبه، أشار الصحفي المواطن عبد الرحمن جرادة إلى أن الاستهداف المتكرر للصحفيين شكّل عاملاً دفع المواطنين إلى مواصلة توثيق الانتهاكات، لسدّ الفراغ الذي خلّفه تغييب التغطية المهنية في بعض المواقع.

بدورها، بيّنت ميناس الجبور، مواطنة صحفية من مدينة غزة، أن استمرار المواطن في التغطية ينبع من اعتبارات إنسانية تتجاوز البعد المهني، ومن رغبة في كسر حالة التعتيم الإعلامي ونقل ما قد لا تلتقطه العدسات التقليدية، إضافة إلى شعور أخلاقي بضرورة توثيق الانتهاكات حفاظاً على الحقوق وتحريك الرأي العام لتحسين الأوضاع الإنسانية. كما لفتت إلى ما يواجهه المواطنون الصحفيون من مخاطر أمنية، واحتمالات الاعتقال أو الملاحقة القانونية عند تناول موضوعات حساسة، في ظل غياب مظلة حماية قانونية مماثلة لتلك التي يتمتع بها الصحفي المنتسب إلى نقابة مهنية. وترى الجبور أن المواطن الصحفي يجمع بين صفة الشاهد المباشر وناقل الخبر، وأن حضوره لا يُلغي الصحافة التقليدية، بل يسهم في تعزيزها ويدفعها نحو مزيد من الشفافية والمساءلة.

[1] CPJ premieres new BBC film calling for international media access to Gaza - Committee to Protect Journalists

هذا البعد القيمي يميز تجربة غزة؛ إذ لم يكن المواطن يسـعى إلى لعب دور الصـحفي بالمعنى المهني، بل إلى أداء "واجب الشـهادة". وهنا تلتقي صـحافة المواطن مع مفهوم "الشـاهد المدني" الذي برز في النزاعات الحديثة، حيث يتحول الفرد العادي إلى ناقل للحقيقة في ظل انهيار منظومة الحماية الإعلامية التقليدية.

انهيار البنية التحتية الإعلامية

يُعدّ انهيار البنية التحتية الإعلامية في قطاع غزة أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في بروز صحافة المواطن وتعاظم دورها. فقد أدت العمليات العسكرية إلى أضرار جسيمة في شبكات الكهرباء والاتصالات، ما تسبب في انقطاعات واسعة ومتكررة. وأمام تعطل وسائل البث التقليدية وصعوبة عمل المؤسسات الإعلامية بصورة منتظمة، برزت الهواتف المحمولة كوسيلة شبه وحيدة متاحة لنقل الحدث، الأمر الذي دفع المواطنين إلى الاضطلاع بدور توثيقي مباشر لسدّ الفراغ المعلوماتي وضمان استمرار تدفق الأخبار من داخل الميدان.

ثالثًا: هل شكّلت صحافة المواطن إعلامًا موازيًا أم بديلًا؟

تشـير المعطيات إلى أن صـحافة المواطن في غزة شـكّلت إعلامًا موازياً داعمًا للإعلام المهني، لا بديلاً كاملاً عنه. فقد وفّرت مواد أولية من صـور وفيديوهات وشـهادات مباشرة من قلب الحدث، اعتمدت عليها وكالات الأنباء الدولية والمنظمات الحقوقية بعد إخضـاعها للتحقق الرقمي والميداني، ما سـاعد في توثيق الانتهاكات ونقل المعلومات الميدانية التي يصـعب الوصول إليها عبر الوسائل التقليدية.

أوضح الصحفي زهير مصطفى دولة أن صحافة المواطن لعبت دورًا بارزًا في نقل الحقيقة وتحقيق السبق الصحفي، إذ امتلك المواطنون القدرة على الوصـول إلى مواقع الأحداث وتوثيق الوقائع بالصـوت والصـورة مباشرة من أرض الواقع. ورغم ذلك، أشار إلى وجود مخاطر مرتبطة بالاعتماد على المحتوى غير المهني، لا سيما لغياب المبادئ الأساسية للعمل الصحفي، مثل احترام كرامة الضحايا وعدم نشر صور مسيئة لهم، مشددًا على أن صحافة المواطن لم تكن دائمًا ملتزمة بالمصداقية، لكنها كانت ضرورة خلال الحرب على قطاع غزة.

في المقابل، رأى الصحفي حسين كرسوع أن الاعتماد على صحافة المواطن داخل مناطق النزاع قد يكون خطأً وقد يقترب من ما وصـفه بـ"الكارثة الإعلامية"، بسـبب افتقار المواطن للمهارات المهنية والخبرة اللازمة لنقل الخبر بدقة، مع إمكانية الاعتماد عليه فقط كشاهد عيان. أما الصحفي خالد حمد، فأكد إمكانية استخدام صحافة المواطن كمصدر للمعلومات من داخل الميدان، بشرط التزامها بالمعايير المهنية للصحافة، لكنه شدد على أن الاعتماد عليها سيكون محدودًا، مع التأكيد في الوقت ذاته على استحالة الاستغناء عنها تمامًا.

فيما تعكس شـهادات الجمهور في غزة أهمية هذا الإعلام الموازي، إذ يمنح المحتوى مصـداقية أكبر لكونه نابعًا من الواقع المباشر، ويربط الأخبار بالوجوه الإنسانية والتجارب الواقعية، كما يكسر الاحتكار الإعلامي للرواية الرسمية.

فقد عبّر محمد خليل (27 عاماً)، النازح من شـمال غزة، عن ثقته بهذا النوع من التغطية لأنها "تنقل ما يحدث من قلب الحدث دون فلترة"، مشيراً إلى أن الصورة والفيديو يعبّران أحياناً أكثر مما تفعل الأخبار المكتوبة. وبالمثل، رأى أبو محمد (48 عاماً) من الشجاعية أن البث المباشر يعزز المصداقية "لأنه يصعب فبركته"، فيما أكد وليد (40 عاماً) أن الثقة تتعزز عندما يُوثَّق الحدث من أكثر من زاوية، الأمر الذي يمنحه قدراً أكبر من اليقين. في المقابل، أوضحت منى علي محمد (35 عاماً) من حي الزيتون أن ثقتها ليست مطلقة، بل ترتبط بتوافر التوثيق بالصوت والصورة وتكرار الرواية من أكثر من شخص، ما يعكس وعياً متزايداً بأهمية التحقق.

كما أظهرت الشـهادات أن تأثير صـحافة المواطن لا يقتصر على نقل المعلومة، بل يمتد إلى تشـكيل الوعي وتعميق الفهم الإنساني للأحداث. فقد أشارت طالبة جامعية (22 عاماً) إلى أن هذا النوع من المحتوى "يربط الخبر بوجه إنسان وقصة"، بينما رأت أم مجدي (33 عاماً) أن الصور القادمة من داخل الخيام "تنقل وجع الناس كما هو". وبيّن محمد، وهو شاب من

ذوي الإعاقة (26 عاماً)، أن هذه التغطية جعلته يشعر بأنه جزء من الحدث لا مجرد متلقٍ له. كذلك أكد الناشط الإعلامي محمد عمر (45 عاماً) أن صحافة المواطن كسرت احتكار الرواية وفتحت المجال أمام الرأيِ العام لرؤية الوقائع دون وسيط، مع التشديد على ضرورة الالتزام بالأخلاقيات المهنية لضمان المصداقية.

وتُظهر هذه الشهادات أن الجمهور لا يكتفي بمتابعة المحتوى، بل يشارك في إعادة نشره بوصف ذلك شكلاً من أشكال التضامن ونقل الحقيقة إلى الخارج، خصوصاً في القضايا الإنسانية المرتبطة بالنزوح ونقص الموارد والانتهاكات. وبين الثقة المشروطة والحذر الواعي، تتكرّس صحافة المواطن كجسر تواصلي بين الحدث والجمهور، حيث لم تعد الكاميرا حكراً على الصحفي المحترف، بل أصبحت أداة يمارس من خلالها الأفراد فعل الشهادة في سياق تتداخل فيه الحاجة إلى المعلومة مع متطلبات التدقيق والمسؤولية.

رابعًا: دور صحافة المواطن في إيصال واقع الحرب عالميًا

أسهمت صحافة المواطن في غزة في نقل مشاهد الحرب إلى الساحة الدولية من خلال التوثيق اللحظي لآثار القصف، والدمار الواسع، وحالات النزوح والإصابات، وهي مواد انتشرت بسرعة عبر منصات التواصل وأصبحت مصدرًا أوليًا للمعلومات في ظل صعوبة الوصول الميداني. ولم يقتصر أثر هذا التوثيق على التداول الإعلامي، بل امتد إلى المجال الحقوقي؛ إذ اعتمدت منظمات دولية كبرى على مواد منشورة عبر الإنترنت بعد إخضاعها لعمليات تحقق دقيقة. فعلى سبيل المثال، استند تقرير هيومن رايتس ووتش حول التهجير القسري وتدمير البنية المدنية في غزة إلى تحليل صور ومقاطع فيديو منشورة على الإنترنت، جرى التحقق منها عبر مطابقة المعالم الجغرافية وبيانات الأقمار الصناعية لتحديد المواقع والتوقيت قبل إدراجها ضمن الأدلة[2]. كما اعتمدت منظمة العفو الدولية في تقريرها "You Feel Like You Are Subhuman"[3] على تحليل واسع لمواد بصرية رقمية، إلى جانب الشهادات الميدانية، ضمن منهجية التحقيق القائمة على الأدلة المفتوحة المصدر .

تُظهر هذه الحالات أن المحتوى الذي يوثقه السكان المحليون لم يبقَ في إطار التداول الشعبي، بل أصبح جزءًا من عملية الرصد والتحليل القانوني الدولي، وأسهم في تقديم سرديات ميدانية مستقلة دعمت جهود المساءلة وكشفت الأبعاد الإنسانية للنزاع أمام الرأي العام العالمي.

خامساً: توظيف مواد صحافة المواطن أمام المحكمة الجنائية الدولية

يستند قبول الأدلة أمام المحكمة الجنائية الدولية إلى أحكام نظام روما الأساسي لعام 1998، الذي يمنح المحكمة سلطة تقديرية واسعة في تقييم الأدلة وفقًا للمادة (69)، دون اشتراط أن تكون صادرة عن جهات رسمية. وتنص المادة المذكورة على جواز قبول مختلف أشكال الأدلة، بما في ذلك التسجيلات المصورة، والمواد الرقمية، والشهادات، متى توافرت فيها معايير الصلة والموثوقية والقيمة الإثباتية، وعليه، فإن المواد التي يوثقها المواطنون في سياق النزاعات المسلحة، بما في ذلك مقاطع الفيديو والصور المنشورة عبر المنصات الرقمية، يمكن من حيث المبدأ أن تُقبل ضمن ملف الدعوى إذا استوفت الشروط القانونية اللازمة.

من حيث القيمة القانونية، قد تُشكّل المواد المصورة القادمة من غزة أدلة محتملة على جرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة، ولا سيما جرائم الحرب المنصوص عليها في المادة (8) من نظام روما، مثل استهداف المدنيين أو الأعيان المدنية، أو شن هجمات غير متناسبة، أو التسبب في تدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية دون ضرورة عسكرية. وقد أسهم تطور تقنيات التحقيق مفتوح المصدر في تعزيز القيمة الإثباتية لهذه المواد عبر منهجيات للتحقق من صحة الفيديوهات والصور عبر تحديد الموقع الجغرافي، وتحليل الظلال، ومطابقة التضاريس والمعالم، بما يتيح تثبيت زمان ومكان الواقعة بدقة .وتسهم هذه الأدوات التقنية في تعزيز قابلية استخدام المواد الرقمية أمام الهيئات القضائية الدولية.

---

[2] HRW | تهجير إسرائيل القسري للفلسطينيين في غزة :"يائسون، جائعون، ومحاصرون"

[3] MDE1586682024ENGLISH.pdf

في المقابل، تبرز تحديات عملية وقانونية أمام استخدام مواد صحافة المواطن، من بينها غياب التوثيق المنهجي عند التصوير، وفقدان البيانات الوصفية الأصلية، وانقطاع خدمات الإنترنت والكهرباء بما يعيق حفظ النسخ الأصلية، فضلاً عن خطر حذف المحتوى من المنصات الرقمية. لذلك توصي جهات حقوقية وخبراء التوثيق الرقمي بضرورة حفظ النسخ الأصلية غير المعدلة، وتخزين المواد في بيئات رقمية آمنة، والتعاون مع منظمات متخصصة في الأرشفة والتحقق، بما يعزز فرص قبول هذه الأدلة واستخدامها بفعالية في مسارات المساءلة الدولية.

سادساً: المخاطر والتحديات التي تواجه صحافة المواطن في غزة

تواجه صحافة المواطن في قطاع غزة منظومة معقدة من التحديات المتشابكة التي تؤثر على فاعليتها ومصداقيتها وقيمتها التوثيقية. وتتراوح هذه التحديات بين مخاطر وجودية تهدد حياة الموثّقين أنفسهم، وإشكاليات مهنية تتعلق بجودة المحتوى ودقته، وعوائق تقنية ولوجستية تحدّ من القدرة على التوثيق المستمر، إضافة إلى معضلات أخلاقية وقانونية تفرض تساؤلات جوهرية حول حدود المسؤولية والحماية. وفي ظل سياق نزاع مسلح يتسم بانهيار البنية التحتية وغياب الأطر التنظيمية الواضحة، تتضاعف حدّة هذه التحديات وتتقاطع بطرق تجعل فهمها وتحليلها ضرورة لتقييم الدور الحقيقي لصحافة المواطن في توثيق الحرب على غزة.

1. التحديات المهنية والمعرفية

- ✓ ضعف القدرة على التمييز بين الخبر والرأي: كثيراً ما يُخلط المحتوى التوثيقي بالتعليقات الشخصية والمواقف الذاتية، ما يُضعف موضوعية المادة المنشورة ويُقلل من قيمتها كمصدر معلوماتي محايد. فعلى سبيل المثال، قد يصف المواطن الصحفي حدثاً معيناً باستخدام مصطلحات انفعالية أو أحكام قيمية دون التمييز الواضح بين الوصف الموضوعي للواقعة وبين رؤيته الشخصية لها.
- ✓ محدودية مهارات التحقق من المصادر: في ظل سرعة انتشار المعلومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يواجه المواطن الصحفي صعوبة في التثبت من دقة المعلومات قبل نشرها. وقد يؤدي ذلك إلى إعادة نشر معلومات خاطئة أو مضللة دون قصد، أو الاعتماد على مصادر غير موثوقة، ما يساهم في انتشار الشائعات ويُقوّض مصداقية التغطية الميدانية بشكل عام.
- ✓ غياب فهم السياق القانوني والإنساني: لا يمتلك معظم المواطنين الصحفيين معرفة كافية بمبادئ القانون الدولي الإنساني، مثل التمييز بين المقاتلين والمدنيين، أو مفهوم التناسب في الهجمات، أو تعريف جرائم الحرب. وهذا النقص المعرفي قد يؤدي إلى توثيق الوقائع دون إدراك أهميتها القانونية، أو عدم القدرة على وصف الحدث بالمصطلحات القانونية الدقيقة التي تعزز قيمته التوثيقية أمام الهيئات القضائية الدولية.
- ✓ ضعف المهارات التقنية في التصوير والمونتاج: كثير من المواد المصورة تعاني من ضعف الجودة البصرية أو السمعية بسبب عدم إتقان أساسيات التصوير، مثل الثبات، والإضاءة المناسبة، والتأطير الجيد، وضبط الصوت. كما أن غياب الخبرة في استخدام برامج التحرير البسيطة قد يؤدي إلى إنتاج مواد غير واضحة أو صعبة الفهم، ما يحدّ من قدرتها على التأثير أو الاستخدام كأدلة موثوقة.
- ✓ غياب آليات التحرير والمراجعة: على عكس الصحافة المهنية التي تخضع لعمليات تحرير ومراجعة مؤسسية، فإن المحتوى الذي ينتجه المواطن الصحفي يُنشر غالباً دون مراجعة، ما يزيد من احتمالات الأخطاء اللغوية، أو الواقعية، أو الأخلاقية. وهذا يضعف الثقة العامة بالمحتوى، ويجعله عُرضة للنقد من قبل الجهات الرسمية أو الإعلامية المنافسة.

2. المخاطر الأمنية والجسدية

- ✓ الاستهداف المباشر والقتل: يتعرّض المواطنون الذين يوثقون الأحداث لخطر الاستهداف المتعمد أو العشوائي، سواء أثناء تواجدهم في مواقع القصف لتصوير الدمار والضحايا، أو حتى في أماكن إقامتهم.

- ✓ غياب الحماية القانونية الدولية: المواطن الصحفي لا يحمل بطاقة صحفية أو انتماء مؤسسياً واضحاً، ما يجعله في موقع أضعف قانونياً. كما أن عدم وجود تمثيل نقابي أو مظلة حماية دولية يتركه عُرضة للانتهاكات دون إمكانية المطالبة بحقوقه.
- ✓ الاعتقال والملاحقة القانونية: في حالات عديدة، قد يتعرض المواطن الصحفي للاعتقال أو الملاحقة القانونية من قبل أطراف النزاع، خاصة عند تصوير محتوى يُعتبر حساساً أو ينتقد سلطة ما أو يوثق انتهاكات معينة. وفي غياب الحماية النقابية أو القانونية، يصبح المواطن الصحفي عُرضة للتهديد والترهيب، وقد يُجبر على التوقف عن النشر أو حذف المحتوى تحت الضغط.
- ✓ العمل في بيئة حرب دون معدات حماية: على عكس الصحفيين المحترفين الذين قد يحصلون على دروع واقية أو خوذات أو سيارات مدرّعة، يعمل المواطن الصحفي بأدوات بدائية ودون أي وسائل حماية. وهذا يعني أنه يتعرض بشكل مباشر لشظايا القذائف، أو الانهيارات، أو الحرائق، أو الإصابات الناجمة عن العمليات العسكرية.
- ✓ المخاطر النفسية والصدمات المتراكمة: التعرض المستمر لمشاهد العنف والموت والدمار يترك أثراً نفسياً عميقاً على المواطن الصحفي. فهو ليس فقط شاهداً على المأساة، بل غالباً ما يكون جزءاً منها - قد يفقد أفراداً من عائلته، أو يُشرّد من منزله، أو يعيش في ظروف نزوح قاسية.

3. التحديات التقنية واللوجستية

- ✓ انقطاع الخدمات الأساسية: يعيق انقطاع الكهرباء والإنترنت بشكل متكرر عملية التوثيق ونقل المواد.
- ✓ صعوبة حفظ الأدلة: قد تؤدي الانقطاعات أو التلف التقني إلى فقدان المواد الأصلية أو البيانات الوصفية الحيوية للمحتويات.
- ✓ ضعف البنية التحتية: تدمير شبكات الاتصالات يحد من القدرة على البث المباشر أو رفع المحتوى بجودة عالية.
- ✓ حذف المحتوى من المنصات الرقمية: تواجه المواد المنشورة عبر منصات التواصل الاجتماعي خطر الحذف التلقائي أو الرقابي، سواء بسبب سياسات المنصات التي قد تعتبر بعض المحتوى مخالفاً لمعاييرها (مثل الصور المؤلمة)، أو بسبب الإبلاغات المتعددة من مستخدمين آخرين، أو حتى نتيجة ضغوط سياسية.
- ✓ محدودية القدرة على التنقل الجغرافي: في ظل الحصار والإغلاقات وتقسيم القطاع إلى مناطق معزولة، يصعب على المواطن الصحفي التنقل بحرية لتغطية الأحداث في مواقع مختلفة. وهذا يعني أن بعض المناطق قد تبقى غير موثقة تماماً، أو أن التغطية تقتصر على ما يمكن مشاهدته من نطاق جغرافي محدود.

4. الإشكاليات الأخلاقية والحقوقية

- ✓ انتهاك خصوصية الضحايا وكرامتهم: في سعيه لنقل الصورة الحقيقية للمأساة، قد ينشر المواطن الصحفي صوراً أو مقاطع فيديو تُظهر جثثاً مشوهة، أو أطفالاً قتلى، أو جرحى في حالة يُرثى لها، دون مراعاة لكرامة الضحايا أو مشاعر ذويهم. وبينما يُبرر البعض ذلك بأنه ضروري لإيصال حجم الكارثة، فإنه يطرح سؤالاً أخلاقياً جوهرياً: أين تنتهي الحاجة إلى التوثيق وتبدأ حماية الكرامة الإنسانية؟
- ✓ التوازن بين حق المعرفة وحماية المشاعر: يواجه المواطن الصحفي معضلة دائمة: هل ينشر المشهد الكامل للمأساة بكل تفاصيلها المؤلمة لضمان وصول الرسالة، أم يُخفف من حدة الصور احتراماً لمشاعر الجمهور والضحايا؟ وهذا التوازن صعب في غياب تدريب أخلاقي أو إرشادات واضحة. فبينما قد يكون نشر صورة صادمة ضرورياً لإثبات جريمة حرب، فإنه قد يؤدي أيضاً إلى صدمة نفسية لدى المشاهدين، خاصة الأطفال.
- ✓ استغلال المحتوى لأغراض دعائية أو سياسية: قد يُستخدم المحتوى الذي يوثقه المواطن الصحفي من قبل جهات مختلفة لأغراض دعائية أو سياسية بعيدة عن نيّته الأصلية. فمثلاً، قد تأخذ جهة ما مقطع فيديو وتُعيد تحريره أو تضعه في سياق مختلف لخدمة رواية معينة. وهذا يثير سؤالاً حول مسؤولية المواطن الصحفي عن كيفية استخدام محتواه بعد نشره.
- ✓ غياب الموافقة المستنيرة: في كثير من الأحيان، يتم تصوير أشخاص في لحظات شديدة الضعف - في المستشفيات، أو تحت الأنقاض، أو في مراكز الإيواء - دون الحصول على موافقتهم الصريحة. وبينما قد يكون ذلك مبرراً في سياق الطوارئ، فإنه يطرح إشكالية أخلاقية حول حق الأفراد في التحكم بصورتهم وخصوصيتهم، حتى في ظروف الحرب.

5. التحديات القانونية والتوثيقية

- ✓ غياب معايير موحدة للتوثيق: لا توجد بروتوكولات واضحة أو معايير موحدة يتبعها المواطنون الصحفيون عند التوثيق، ما يؤدي إلى تباين كبير في جودة المواد المنتجة. فبينما قد يحرص بعضهم على تسجيل التاريخ والوقت والموقع بدقة، قد يغفل آخرون عن هذه التفاصيل الحيوية، ما يُضعف القيمة القانونية للمادة.
- ✓ صعوبة إثبات الأصالة والمصدر: في المحاكم الدولية، يجب إثبات أن المادة المقدمة أصلية وغير معدلة، وأن مصدرها موثوق. لكن مع انتشار المحتوى عبر منصات متعددة، وإعادة التحميل المتكررة، وغياب التوقيعات الرقمية، يصبح من الصعب تتبع المصدر الأصلي أو إثبات أن المادة لم تُحرّر أو تُعدّل.
- ✓ فقدان البيانات الوصفية (Metadata): البيانات الوصفية المضمنة في الملفات الرقمية - مثل تاريخ ووقت التصوير، والموقع الجغرافي (GPS)، ونوع الكاميرا - تُعتبر حيوية لإثبات صحة المحتوى. لكن عند رفع الفيديو أو الصورة إلى منصات التواصل، غالباً ما تُحذف هذه البيانات أو تُضغط بطريقة تُفقدها قيمتها. وهذا يجعل من الصعب على المحققين التأكد من أصالة المادة.
- ✓ عدم وجود سلسلة حفظ واضحة (Chain of Custody): في القانون الجنائي، يجب إثبات سلسلة حفظ واضحة للأدلة - أي تتبع كامل لكيفية جمع الدليل، وحفظه، ونقله، دون أي فرصة للتلاعب به. لكن مع مواد صحافة المواطن، غالباً ما تكون هذه السلسلة مفقودة أو غير واضحة، ما يثير شكوكاً حول احتمال التعديل أو الفبركة.

7. التحديات المؤسسية والنقابية

- ✓ غياب الإطار التنظيمي الواضح: لا يوجد إطار قانوني أو تنظيمي واضح يحدد من هو المواطن الصحفي، وما هي حقوقه وواجباته، وكيف يمكن حمايته. هذا الفراغ القانوني يتركه في منطقة رمادية، حيث لا يتمتع بالحماية المخصصة للصحفيين المعتمدين، ولا يخضع لمساءلة واضحة عن المحتوى الذي ينتجه.
- ✓ عدم الاعتراف النقابي بالمواطن الصحفي حتى اللحظة: كما أوضح أمين سر نقابة الصحفيين الفلسطينيين، فإن النقابة لا تعترف بالمواطن الصحفي كصحفي معتمد، بل تنظر إليه كـ"ناشط إعلامي". وهذا يعني حرمانه من العضوية النقابية، ومن الحماية القانونية، ومن التدريبات، ومن الدفاع النقابي في حالة التعرض للانتهاكات.
- ✓ انعدام الدعم المالي أو التأميني: على عكس الصحفيين العاملين في مؤسسات إعلامية، لا يحصل المواطن الصحفي على أي دعم مالي، أو تأمين صحي، أو تعويضات في حالة الإصابة أو الوفاة. وهذا يجعل عمله تطوعياً محضاً، وفي ظروف الحرب، قد يكون مكلفاً جداً من الناحية المادية والجسدية دون أي عائد أو حماية.
- ✓ صعوبة المطالبة بالحقوق: في حالة تعرض المواطن الصحفي للاعتقال، أو الإصابة، أو فقدان معداته، أو انتهاك حقوقه بأي شكل، لا يمتلك آليات واضحة للمطالبة بحقوقه أو الحصول على تعويض. فغياب الصفة الرسمية والانتماء المؤسسي يجعله في موقف ضعيف أمام السلطات أو الجهات القانونية.
- ✓ التنافس والتوتر مع الإعلام التقليدي: في بعض الحالات، قد ينشأ توتر بين المواطنين الصحفيين والصحفيين المحترفين، سواء بسبب التنافس على السبق الصحفي، أو بسبب مخاوف الصحفيين المهنيين من أن صحافة المواطن قد تُقوّض المعايير المهنية أو تُقلل من قيمة العمل الصحفي المحترف. هذا التوتر قد يُضعف التعاون المحتمل بين الطرفين ويُعيق تطوير علاقة تكاملية.
- ✓ غياب فرص التطوير المهني: نظراً لعدم الاعتراف المؤسسي، لا يحصل المواطن الصحفي على فرص التدريب، أو حضور المؤتمرات، أو الوصول إلى الموارد التعليمية التي تُتاح للصحفيين المعتمدين. وهذا يُبقيه في دائرة الهواية أو الجهد الفردي دون إمكانية للتطور المهني الممنهج.
- ✓ عدم وجود آليات للمساءلة: غياب الإطار المؤسسي يعني أيضاً غياب آليات المساءلة. فإذا نشر المواطن الصحفي محتوى مضللاً أو انتهك معايير أخلاقية، لا توجد جهة واضحة يمكنها محاسبته أو تقديم شكوى ضده. وهذا قد يُسهم في ضعف الانضباط الذاتي والمهني.

تُظهر هذه المنظومة المعقدة من التحديات أن صحافة المواطن في غزة، رغم دورها الحيوي في التوثيق ونقل الحقيقة، تعمل في ظروف بالغة الصعوبة تهدد استمراريتها وفاعليتها ومصداقيتها. فالمواطن الصحفي يواجه مخاطر وجودية تهدد حياته، وتحديات مهنية تؤثر على جودة عمله، وعوائق تقنية تحدّ من قدرته على التوثيق، ومعضلات أخلاقية تطرح

تساؤلات عميقة حول حدود المسؤولية، وإشكاليات قانونية تُضعف القيمة الإثباتية لمواده، وتحديات مؤسسية تحرمه من الحماية والدعم.

ومع ذلك، فإن هذه التحديات لا تُلغي القيمة الأساسية لصحافة المواطن كأداة ضرورية في سياق النزاع، بل تُبرز الحاجة الملحّة إلى:

- ❖ تطوير برامج تدريب متخصصة تُعزز المهارات المهنية والأخلاقية للمواطنين الصحفيين.
- ❖ توفير أدوات تقنية ولوجستية تُمكّن من التوثيق المستمر والآمن بشكل صالح للاستخدام القانوني.
- ❖ إنشاء منصات أرشفة آمنة تحفظ المواد الرقمية مع بياناتها الوصفية لاستخدامها المستقبلي.
- ❖ بناء أطر قانونية ومؤسسية تعترف بالمواطن الصحفي وتوفر له الحماية والدعم.
- ❖ تطوير مدونات سلوك أخلاقية تُوازن بين حق المعرفة وحماية الكرامة الإنسانية.
- ❖ تعزيز التعاون بين المواطنين الصحفيين والإعلام المهني والمنظمات الحقوقية.

إن معالجة هذه التحديات بشكل منهجي ومستدام هي شرط أساسي لتحويل صحافة المواطن من جهد فردي عشوائي إلى منظومة توثيقية فاعلة وموثوقة تُسهم في حفظ الحقيقة، وحماية الحقوق، وتعزيز المساءلة في سياق النزاعات المسلحة.

سابعً: الفرص المستقبلية لصحافة المواطن في غزة بعد الحرب

تمثل التجربة الاستثنائية لصحافة المواطن في غزة خلال الحرب رصيداً ثميناً يتجاوز كونه مجرد رد فعل طارئ، ليفتح أفاقاً مستقبلية لتحويل هذا الجهد إلى إرث إعلامي وقانوني مؤسسي ودائم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- **تأسيس أرشيف وطني رقمي** :حوسبة وجمع المواد الموثقة (فيديوهات، صور، شهادات) في قاعدة بيانات محكمة ومنظمة، تخضع لمعايير الأرشفة الرقمية والحفظ الآمن، لتبقى مصدراً تاريخياً وأدلة قضائية متاحة للأجيال القادمة ولتحقيقات المساءلة.
- **تطوير نموذج "الصحفي المجتمعي" المدرب** :بناء على الخبرة الميدانية المكتسبة، يمكن إنشاء برامج تدريبية معتمدة تمنح المواطنين الراغبين مهارات صحافية وأخلاقيات مهنية معززة، لدمجهم في منظومة إعلامية مجتمعية دائمة، تعمل كشبكة إنذار مبكر وتوثيق في الأزمات المستقبلية.
- **تعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية المتخصصة** :كالمحكمة الجنائية الدولية ومنظمات التحقيق المفتوح المصدر، لتبنى منهجيات موحدة للتوثيق الميداني منذ اللحظة الأولى، مما يرفع من القيمة الإثباتية للمواد ويجعلها جاهزة للإدماج السريع في مسارات العدالة الانتقالية.
- **خلق مسارات للاستفادة من "الخبرة المتراكمة** :"يمكن للمواطنين الصحفيين الذين اكتسبوا خبرات غير مسبوقة أن يصبحوا مدربين أو مرشدين في برامج إقليمية ودولية حول التوثيق في مناطق النزاع، نقلًا لتجربة غزة كدراسة حالة فريدة.
- **تحويل الروايات الشخصية إلى ذاكرة جماعية** :دعم مبادرات تحويل الشهادات والمواد المصورة إلى منتجات ثقافية ومعرفية (أفلام وثائقية، كتب، معارض افتراضية) تحفظ الرواية الفلسطينية من التشويه والنسيان، وتؤسس لوعي إنساني عالمي مستدام بقضية الشعب الفلسطيني.

وبذلك قد يمكن تجاوز مرحلية "الضرورة" في صحافة المواطن، نحو تأسيس "ممارسة راسخة" تساهم في صناعة التاريخ، والدفاع عن الحقوق، وبناء ذاكرة لا تقهر، تضمن ألا تذهب تضحيات الشهود والناقلين سدى.

سادسًا: موقف لجنة دعم الصحفيين

تؤكد لجنة دعم الصحفيين أن:

1. صحافة المواطن لعبت دورًا محوريًا في كشف الحقيقة خلال الحرب، وساعدت في نقل تفاصيل الحدث إلى الجمهور العالمي.
2. استهداف الصحفيين يعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني ويعرّض حرية التغطية الإعلامية للخطر.
3. المواد الموثقة من قبل المواطنين تمثل موردًا مهمًا للتحقيقات الدولية، ويمكن أن تُستخدم كأدلة، شرط توثيقها وفق المعايير القانونية والمهنية.
4. هناك حاجة ملحّة لتطوير آليات تدريب وتوعية لتعزيز المعايير المهنية والأخلاقية بين المواطنين الصحفيين، بما يضمن موثوقية المواد وفعاليتها في الرصد والتحليل.

في غزة، لم تعد الحقيقة ترفًا مهنيًا ولا خيارًا تحريريًا، بل فعل بقاء. وحين أُسكتت الكاميرات الرسمية بالقوة، لم تختفِ الصورة، بل تغيّر حاملها. حملها المواطن العادي بيدٍ ترتجف من الخوف، وأخرى مثقلة بواجب الشهادة. لم يكن يسعى إلى صفة "صحفي"، ولا إلى سبق إعلامي، بل إلى ألا تمر الجريمة بلا أثر، وألا يُختزل الألم في أرقام عابرة.

أثبتت تجربة صحافة المواطن في غزة أن المعرفة يمكن أن تُنتَج من الهامش، وأن الشهادة قد تولد من قلب الخطر، وأن الهاتف المحمول—رغم هشاشته—قادر على كسر التعتيم وفتح نافذة على واقع حاولت الحرب عزله. ومع كل ما يحيط بهذه الصحافة من إشكاليات مهنية وتحديات قانونية، فإنها شكّلت خيطًا رفيعًا حافظ على حضور الحقيقة في الفضاء العام الدولي، وربط بين المعاناة اليومية ومسارات التوثيق والمساءلة.

إن القيمة الحقيقية لصحافة المواطن لا تكمن فقط فيما نشرته، بل فيما منعته من النسيان. فهي أرشيف حيّ للألم الإنساني، وذاكرة جماعية تقاوم المحو، ومادة خام قد تتحول—إذا ما حُفظت ووُثّقت وفق المعايير—إلى دليل في مواجهة الإفلات من العقاب. وبين الكاميرا البدائية وقاعات المحاكم الدولية، تقف صحافة المواطن شاهدًا على زمنٍ انهارت فيه الحماية، وبقيت الحقيقة وحدها تقاتل كي تُروى.

إن ما وثّقه المواطنون في غزة ليس مجرد محتوى عابر، بل شهادة تاريخية مفتوحة، ستبقى حاضرة ما دام هناك من يؤمن بأن نقل الحقيقة، حتى تحت النار، هو أول أشكال العدالة.

صحافة المواطن في غزة لم تكن بديلًا للإعلام المهني، لكنها شكّلت ركيزة أساسية في نقل الحقيقة، خاصة في ظل القيود على وصول الصحفيين المحترفين. وعند توثيق هذه المواد الرقمية وفق المعايير القانونية والمهنية، يمكن أن تتحول إلى أدلة ذات قيمة أمام المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الهيئات القضائية. إن حماية حرية التوثيق، وضمان سلامة الصحفيين والمواطنين الصحفيين على حد سواء، تمثل التزامًا قانونيًا وأخلاقيًا على المجتمع الدولي، وتؤكد على أهمية الدمج بين المهنية، والأخلاق، والأمن، والتقنية في العمل الصحفي الميداني ضمن سياقات النزاعات.